مـــركـــز قـــطـر لـلـــمـال
QATAR FINANCIAL CENTRE

يحظر النشر حتى: 12:00 م (بتوقيت الدوحة) / 09:00 ص (بالتوقيت العالمي)، 4 مارس 2020

مركز قطر للمال PMI™

مؤشر مدراء المشتريات لقطر يرتفع في فبراير، مشيرًا إلى استمرار الزخم

النتائج الأساسية

في غضون سبعة أشهر، مؤشر مدراء المشتريات يحقق تحسنا للمرة الخامسة ويقترب من أعلى مستوى للاتّجاه على المدى الطويل

مؤشر الإنتاج يحقّق أعلى مستوى له منذ أحد عشر شهرًا

زيادة في معدلات التوظيف في القطاع الخاص غير المرتبط بالنفط

مركز قطر للمال PMI

فبراير
49.3
يناير: 48.7

آخر ستة أشهر

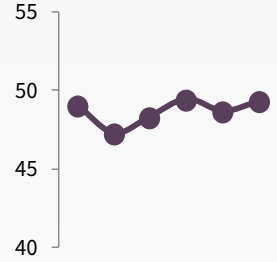

أظهرت بيانات دراسة مؤشر مدراء المشتريات لقطر بأنّ الظروف التجارية لشركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة ظلّت في مسارها التصاعدي. وارتفع مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي، الذي يتتبّع مؤشرات الأعمال وقت حدوثها، للمرة الخامسة في سبعة أشهر إلى ثاني أعلى مستوى له منذ مارس 2019. وكان اتجاه مؤشر الإنتاج هو الأقوى منذ عام تقريبًا، مع زيادة في معدلات التوظيف.

يتمّ تجميع مؤشرات مدراء المشتريات لدولة قطر من الردود على الدراسة من لجنة تضمّ حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. وتغطي هذه اللجنة عدة مجالات تشمل الصناعات التحويلية والإنشاءات والبيع بالتجزئة والجملة إلى جانب الخدمات، كما أنّها تعكس هيكل الاقتصاد غير المرتبط بالطاقة وذلك وفقًا لبيانات الحسابات الوطنية الرسمية.

وارتفع مؤشر PMI من 48.7 نقطة في يناير إلى 49.3 نقطة في فبراير، وتمثّل هذه القراءة اختلافًا طفيفًا عن أعلى قراءة مسجّلة منذ تسعة أشهر في ديسمبر 49.4 نقطة وكان أقلّ من مستوى اتّجاه الدراسة على المدى الطويل ولثلاث سنوات بواقع 49.9 نقطة. وتعافت الأوضاع التجارية بشكل عام من مواطن الضعف في منتصف العام 2019، حيث سجّل الربع الأول من العام 2020 أقوى اتّجاه منذ الربع الأول من العام 2019. ويشير ذلك إلى عودة التوسّع في القطاع غير المرتبط بالنفط على نطاق واسع.

وفي إطار المقارنات مع الناتج المحلي الإجمالي الرسمي، يمكن تجميع قراءات مؤشر PMI الشهرية على أساس متوسط ربع سنوي. حيث ارتبط مؤشر PMI الربع سنوي لـ 0.90 نقطة بالتغيير السنوي في النسبة المئوية في الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الحقيقية منذ بدء الدراسة في شهر أبريل 2017. وسجّل مؤشر PMI بشكل ملحوظ أعلى مستوى له منذ شهر يوليو الماضي، مشيرًا إلى تعافي الناتج المحلي الإجمالي بعد انخفاضه على أساس سنوي بنسبة 1.4% في الربع الثاني من العام 2019. إنّ أحدث قراءة لمؤشر PMI لشهر فبراير لقطر بواقع 49.3 تشير إلى أداء أقوى للناتج المحلي الإجمالي في العام 2020، والتي ظلّت متماشية مع معدل النمو السنوي البالغ 0.4% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ومع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير المرتبط بالمواد الهيدروكربونية البالغ 1.9%.

تشير قراءة مؤشر PMI إلى تحسّن كبير في الأوضاع التجارية القطرية. فقد وساهمت عناصر الإنتاج والتوظيف بأكبر قدر في ارتفاع القراءة الرئيسية للمؤشر في شهر فبراير وأضافت كل منها 0.4 نقطة. وكان لمؤشر مخزون المشتريات أثر إيجابي طفيف على مؤشر PMI، في حين كان لعنصر مواعيد تسليم الموردين والطلبات الجديدة أثر هامشي على المؤشر ذاته. وشهد مؤشر الطلبات الجديدة تغييرًا طفيفًا عن القراءة المسجّلة في يناير، وظلّ متماشيًا بشكل عام مع الاتّجاه السائد خلال العام 2019.

وأظهرت القطاعات الاقتصادية الكبرى غير المرتبطة بالنفط، باستثناء الإنشاء، تحسّنًا في الأداء. أما على مستوى القطاعات الفرعية، فقد سجّلت قطاعات التصنيع أقوى أوضاع تجارية بشكل عام منذ بداية العام 2019. وفي هذه الأثناء، أظهرت قراءات قطاع الإنشاءات استقرارًا.

وأنجزت شركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة الأعمال المتراكمة بأسرع وتيرة مسجّلة في تاريخ الدراسة، مشيرةً إلى تحسّن القدرة الإنتاجية. وأنجزت الأعمال المتراكمة بوتيرة أسرع في يوليو 2019 ونوفمبر 2018 فقط. وأثّر إنجاز الأعمال المتراكمة جزئيًا في زيادة معدلات التوظيف في القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة في شهر فبراير. وارتفع مؤشر التوظيف إلى ثاني أعلى مستوى في عام وكان أعلى من مستوى الاتّجاه التاريخي.

وظلّت توقّعات الاثني عشر شهرًا للنشاط التجاري إيجابية، وانخفضت بشكل طفيف منذ الشهر الماضي لأنّ نسبة كبيرة من الشركات تتوقّع عدم حدوث تغيير في الإنتاج في وحداتها يحلول فبراير 2021 بالمقارنة مع المستويات الحالية. وتتوقّعت 84% من الشركات المستطلعة في الدراسة عدم حدوث تغيير عن المستويات الحالية، في حين توقّعت 12% من الشركات حدوث النمو وتوقّعت 4% منها حدوث تراجع. وشهد هذا الأخير تغييرًا طفيفًا عن قراءة الـ3% المسجّلة في يناير.

الناتج المحلي الإجمالي القطري
% سنويًا

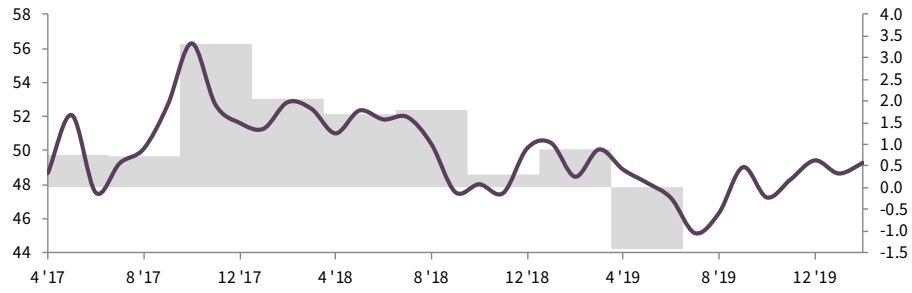

مركز قطر للمال PMI
معدل موسميًا، >50 = تحسن منذ الشهر الماضي

المصادر: مركز قطر للمال، IHS Markit | جهاز التخطيط والإحصاء بدولة قطر

© IHS Markit 2020

PMI™ By IHS Markit

مؤشر الإنتاج

مؤشر الإنتاج يسجّل أعلى قراءة له منذ مارس 2019

مشيرًا إلى ارتفاع إضافي في النشاط التجاري في القطاع الخاص غير النفطي، ارتفع مؤشر الإنتاج للمرة السادسة في سبعة أشهر في فبراير إلى أعلى قراءة مسجّلة منذ أحد عشر شهرًا. وكان المؤشر أعلى من مستوى الاتّجاه على المدى الطويل (منذ شهر أبريل 2017) مسجّلاً 49.2 نقطة خلال الفترة الأخيرة.

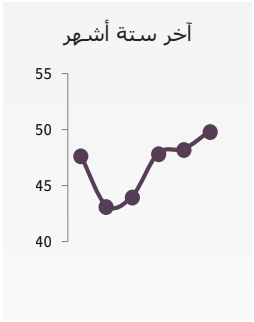

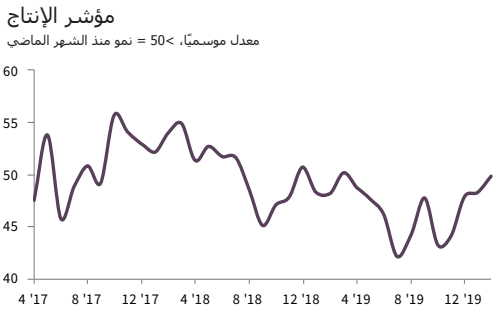

مؤشر الطلبات الجديدة

مؤشر الأعمال الجديدة يبقى مستقرًا في شهر فبراير

سجّل مؤشر الطلبات الجديدة بشهر فبراير تغييرًا طفيفًا عن القراءة المسجّلة في شهر يناير، مشيرًا إلى تدفقات مستقرة للأعمال الجديدة في شركات القطاع الخاص القطري غير المرتبط بالطاقة. ويتماشى المؤشر إلى حدّ كبير مع مستوى الاتّجاه منذ بداية العام 2019.

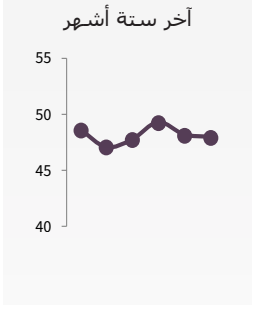

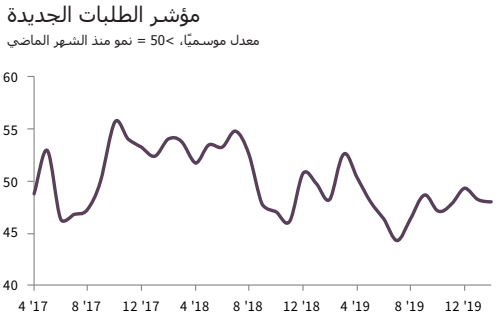

مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة

الشركات تنجز الأعمال المتراكمة بوتيرة هي الأسرع في سبعة أشهر

وأشار مؤشر الأعمال المتراكمة المُعدَّل موسميًا إلى ثالث أدنى مستوى له في السلسلة في فبراير، حيث شهد هبوطًا حادًا منذ يناير. وأشارت الأرقام الأخيرة إلى انخفاض ملحوظ في مستوى الأعمال المتراكمة في القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة.

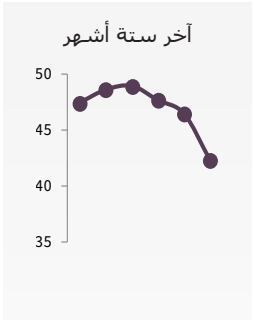

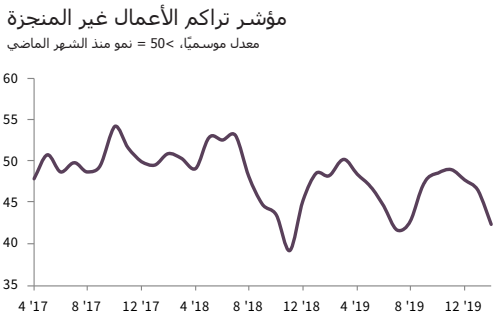

مؤشر التوظيف

زيادة معدلات التوظيف في القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة في شهر فبراير

زادت معدلات التوظيف في القطاع الخاص القطري غير المرتبط بالطاقة في فبراير. وسجّل مؤشر التوظيف المُعدَّل موسميًا ثاني أعلى مستوى في اثني عشر شهرًا وكان أعلى من مستوى الاتجاه على المدى الطويل مسجّلاً 49.7 نقطة.

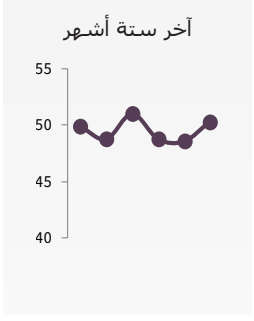

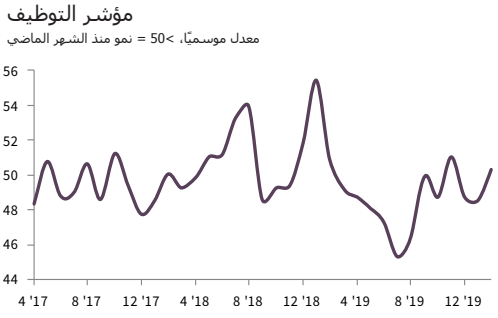

© IHS Markit 2020

مؤشر عروض الشراء

مؤشر عروض الشراء يرتفع للشهر الرابع على التوالي

شهد مؤشر عروض الشراء المُعدَّل موسميًا زيادة للشهر الرابع على التوالي في فبراير، مشيرًا إلى اتّجاه تحسّن باستمرار في النشاط الشرائي لشركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة في قطر. وكانت القراءة الأخيرة الأعلى منذ شهر أبريل 2019.

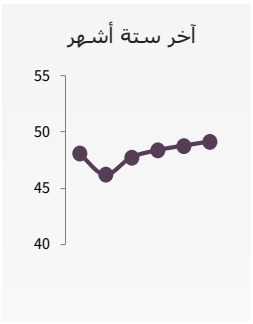

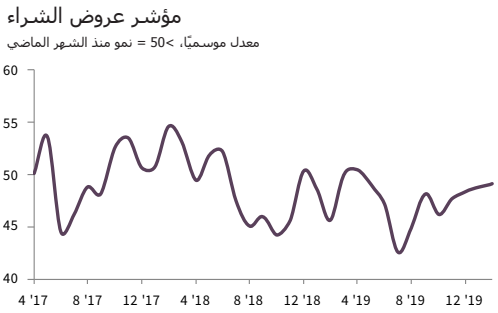

مؤشر مواعيد تسليم الموردين

تواصل إطالة مواعيد تسليم الموردين للشهر الخامس على التوالي

وظلّ مؤشر مواعيد تسليم الموردين المُعدَّل موسميًا أقل من المستوى المحايد عند 50.0 نقطة في فبراير، مشيرًا إلى إطالة متوسط المواعيد لتسليم مستلزمات الإنتاج لشركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة. ومع ذلك، كانت مواعيد تسليم الموردين أطول بقليل من تلك المسجّلة في شهر يناير.

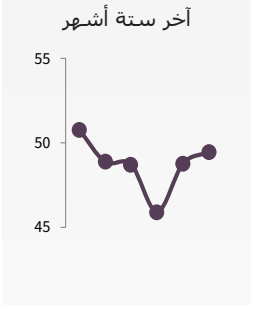

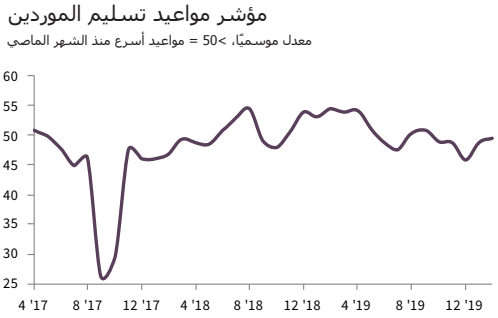

مؤشر المخزون من المشتريات

نفاذ المخزونات للشهر الثالث على التوالي

ظلَّ مؤشر المخزون من المشتريات المُعدَّل موسميًا أقلّ من المستوى المحايد البالغ 50.0 نقطة في شهر فبراير، مشيرًا إلى جولة أخرى من تخفيض المخزون في شركات القطاع الخاص غير المرتبطة بالطاقة. وكان معدّل تصريف المخزونات أبطأ بقليل من المستوى المسجّل في يناير.

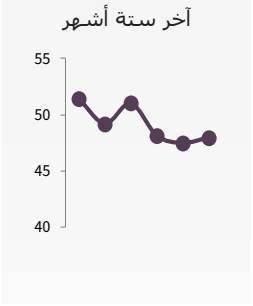

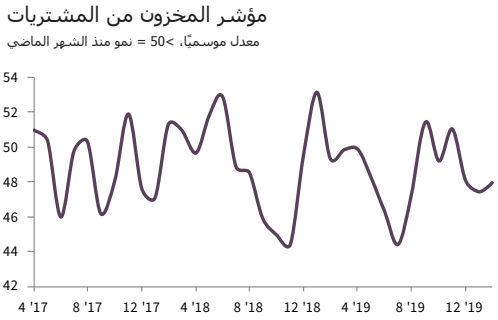

مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج

الضغط على التكاليف يتعاظم في فبراير

سجّل مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج المُعدَّل موسميًا أكبر زيادة شهرية متتالية منذ ديسمبر 2018 في شهر فبراير، مشيرًا إلى ارتفاع الضغوط على إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج في شركات القطاع الخاص غير المرتبطة بالطاقة في قطر. ومع ذلك، ظلّ المؤشر أقلّ من مستوى الاتّجاه على المدى الطويل بواقع 52.6.

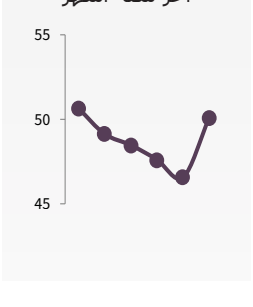

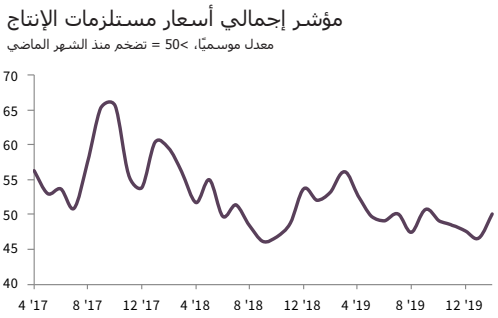

© IHS Markit 2020

مؤشر أسعار الشراء

انخفاض أسعار الشراء بشكل إضافي بمعدل أبطأ

استمرّت الشركات المشاركة في الدراسة في ذكر تراجع متوسط تكاليف الشراء في شهر فبراير. وارتفع مؤشر أسعار الشراء المُعدَّل موسميًا من المستوى المنخفض المسجّل في يناير، مشيرًا إلى تباطؤ معدل الانخفاض.

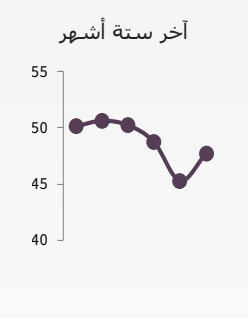

مؤشر أسعار الشراء

معدل موسميًا، >50 = تضخم منذ الشهر الماضي

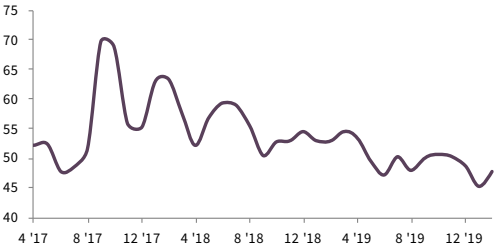

مؤشر تكاليف الموظفين

انخفاض الأجور والرواتب بشكل إضافي في شهر فبراير

أشارت بيانات الدراسة إلى مزيد من الانخفاض في متوسط تكاليف العمل في شهر فبراير، مسجّلة الانخفاض التاسع خلال الأحد عشر شهرًا الماضية. لم يشهد معدل الانخفاض أي تغيير منذ شهر يناير.

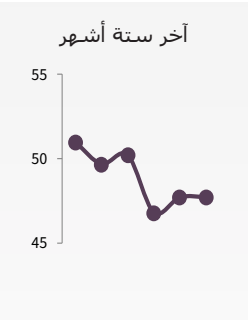

مؤشر تكاليف الموظفين

معدل موسميًا، >50 = تضخم منذ الشهر الماضي

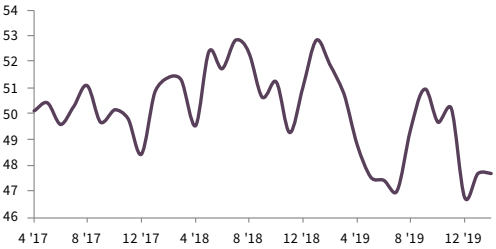

مؤشر أسعار الإنتاج

زيادة كبيرة في مؤشر أسعار الإنتاج في شهر فبراير

ارتفع مؤشر أسعار الإنتاج المُعدَّل موسميًا بواقع 4.7 نقطة في فبراير، وهي أكبر زيادة شهرية متتالية منذ بدء السلسلة في شهر أبريل 2017. وسجّل المؤشر ثاني أكبر زيادة في أكثر من سنتين، مشيرًا إلى عودة قوة التسعير في شركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة في قطر.

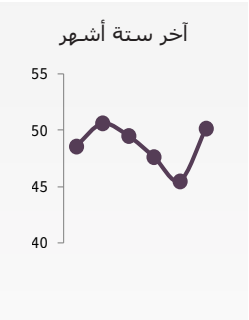

مؤشر أسعار الإنتاج

معدل موسميًا، >50 = تضخم منذ الشهر الماضي

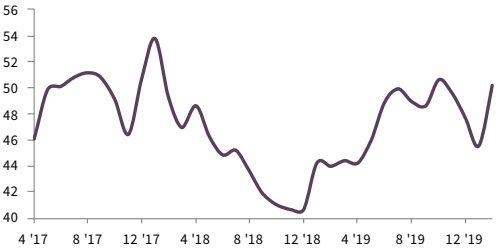

مؤشر النشاط المستقبلي

انخفاض التوقعات نظرًا لتزايد عدد الشركات التي تتوقّع عدم حدوث تغيير في النشاط

تتوقّع غالبية الشركات المشاركة في الدراسة (84%) بقاء نشاطها في شهر فبراير 2021 ضمن المستويات الحالية. وسجّل مؤشر النشاط المستقبلي لاحقًا قراءة أقرب من قراءة الـ 50 نقطة، ولكنّها ظلّت تشير إلى اهتمام إيجابي بشكل عام. وتتوقع 4% فقط من الشركات المشاركة في الدراسة انخفاضًا في النشاط، والتي لم تشهد أي تغيير منذ يناير، في حين تتوقّع 12% من الشركات المشاركة تحقيق النمو.

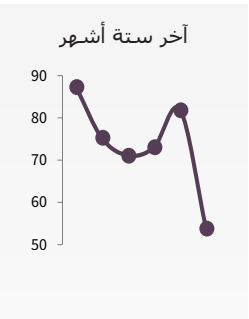

مؤشر النشاط المستقبلي

معدل موسميًا، >50 = نمو متوقع خلال الـ 12 شهرًا المقبلة

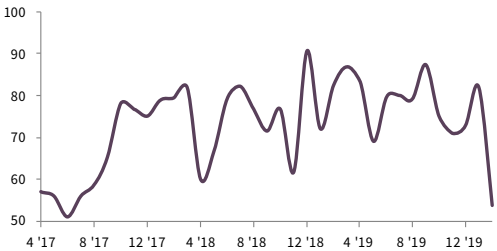

© IHS Markit 2020

الاتصال

مركز قطر للمال

القسم الاستشاري الاقتصادي
+974 4496 7777
qatarpmi@qfc.qa

IHS Markit

تريفور بالشين
مدير الدراسات الاقتصادية
+44 1491 461 065
trevor.balchin@ihsmarkit.com

كاثرين سميث
العلاقات العامة
+1 781 301 9311
katherine.smith@ihsmarkit.com

المنهجية

يتم إعداد مؤشر PMI™ التابع لمركز قطر المال من قِبل مجموعة IHS Markit من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مديري المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي شملتها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مديري المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

جُمعت بيانات شهر فبراير 2020 في الفترة من 12-25 فبراير 2020.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

نبذة عن مؤشرات مديري المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مديري المشتريات (PMI™) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مديري المشتريات (PMI™) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع https://ihsmarkit.com/products/pmi.html.

نبذة عن مركز قطر للمال

تأسس مركز قطر للمال لينشط داخل الدولة ويقع في مدينة الدوحة حيث يوفر منصة أعمال متميزة للشركات الراغبة في التأسيس ومزاولة أنشطتها في قطر أو المنطقة بوجه عام. كما يتمتع مركز قطر للمال بإطار قانوني وتنظيمي خاص ونظام ضريبي وبيئة أعمال راسخة تجيز الملكية الأجنبية بنسبة تصل إلى 100% وترحيل الأرباح بنسبة 100% وضريبة على الشركات بمعدل تنافسي بنسبة 10% على الأرباح من مصادر محلية.

ويرحب مركز قطر للمال بجميع الشركات المالية وغير المالية سواء كانت قطرية أو دولية. للمزيد من المعلومات عن الأنشطة المسموح بها ومزايا مزاولة الأعمال تحت مظلة مركز قطر للمال، يرجى زيارة qfc.qa

@QFCAuthority | #QFCMeansBusiness

نبذة عن مجموعة IHS Markit

تُعد مجموعة IHS Markit (بورصة نيويورك: INFO) مؤسسة رائدة في مجال المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للعملاء معلومات الجيل المقبل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والأمور الحكومية، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة يعتمد عليها. وتمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف من العملاء في قطاع الشركات والقطاع الحكومي، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالميًا.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكيها المعنيين. © IHS Markit Ltd 2020. جميع الحقوق محفوظة.

إخلاء المسئولية

تؤول ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية لمؤشر الأداء الاقتصادي PMI™ الخاص بمركز قطر للمال لمجموعة IHS Markit. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر Purchasing Managers' Index™ وPMI™ إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها. ومركز قطر للمال باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.